عدد 13 (2000) 183- 194

الكتاب في السرقة

ملخص

يعالج هذا المقال قضية السرقة العلمية قديما وحديثا، وهذا في مجال النثر، وقد تعقبها المقال منذ العصر العباسي، وأتى بالشواهد النموذجية عليها، وخلص إلى الكشف عنها في العصر الحديث، وهذا أيضا من خلال نماذج، وكلها شاهد بين على فشوها بين أوساط الأدباء والكتاب والباحثين من عرب وعجم. وهذه الحقيقة تتجلى أكثر فيما جاء في المقال من استقصاء مدعم بالأدلة الواقعية.

د. رابح العوبي
قسم الآداب واللغة العربية
جامعة باجي مختار
عنابة (الجزائر)

.

تدل السرقة على أخذ الشيء من الغير خفية، لغاية نفعية. فالملكية ركن أول، والاعتداء ركن ثان، وبدونهما لا يجوز الادعاء بوجود السرقة. وهي من حيث طبيعة المسروق نوعان: حسي ومعنوي. والأول يتعلق بملموس قابل للانتزاع أو الإخراج أو النقل من حيازة صاحبه وبدون رضاه. أما الثاني فينطبق على عالم الفكر والعاطفة والخيال.

وقد تنوعت في هذا السرقة بتنوع المناحي الكتابية العلمية والأدبية، كسرقة الشعر وسرقة الأفكار وسرقة الأقوال وسرقة المصنفات، وتباينت في ذلك أشكالها، فمنها ما عرف بالسلخ، وهو أخذ بعض المعنى، ومنها ما عرف بالمسخ، وهو إحالة المعنى إلى ما دونه، ومنها ما عرف بالنسخ وهو أخذ المعنى واللفظ جميعا. كما عرفت لها مرادفات تنطوي على بعض المفارقات، كالخلس وهو اختطاف الشيء بسرعة وعلى غفلة، والطر وهو الشق والقطع والنّهب، والخرابة وهي سرقة الإبل خاصة، ثم استعيرت لكل من سرق بعيرا أو غيره. وأيا كان الفاعل والمأخوذ والأخذ فإن السرقة تعد من الآفات القديمة والحديثة، لأنها بمثابة الخيانة في العار والخسة والسخف وجلب المسخطة من المعتدى على ملكه. ولهذا

Abstract

The present article treats the issue of scientific robery in the past and nowadays in the field of prose. The same issue has been handled since the abasid era, and it provided modal evidences about it that are still in use nowadays through examples that represent a witness that this phenomenon is common within writers, researchers and intellectuals both Arabs and Bedouins.
This truth seems to be obvious through the article that helds study cases supported by practical evidences.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2000 .

فقد شنع القدماء والمحدثون من النزهاء بها وبأصحابها، فمن ذلك أقوال أدباء وعلماء وفقهاء من عصور مختلفة، نستعرضها على النحو التالي:

قال ابن المقفع في النهي عن انتحال رأي الغير:

إن سمعت من صاحبك كلاما أو رأيت منه رأيا يعجبك فلا تنتحله تزينا به عند الناس واكتف من التزين بأن تجتني الصواب إذا سمعته، وتنسبه إلى صاحبه.

واعلم أنّ انتحالك ذلك مسخطة لصاحبك، وأنّ فيه مع ذلك عارا وسخفا.

فإن بلغ بك ذلك أن تشير برأي الرّجل وتتكلّم بكلامه وهو يسمع جمعت مع الظلم قلة الحياء، وهذا من سوء الأدب الفاشي في الناس (1).

وقال الجاحظ في من انتحلوا بعض كتبه:

ولست آمن - جعلني الله فداءك - أن تكون هذه الكتب التي أعني بتأليفها، وأتأنق في ترصيفها، يتولّى عرضها عليك من قد لبس لباس الزّور في انتحال وضع مثلها، ونسب نفسه إلى القوة على نظائرها، والمعرفة بما يقاربها، إن لم يكن أخاها فابن عمها، وتشبع بما لم يطعمه الله منها (2).

وقال أيضا في بعض الكتاب الذين يسرقون كتبه أو قسما منها:

... فإن أمكنتهم حيلة في إسقاط ذلك الكتاب عند السيّد الذي ألّف له فهو الذي قصدوه وأرادوه، وإن كان السيّد المؤلف فيه الكتاب تحريرا نقابا، ونقريسا بليغا، وحاذقا فطنا، وأعجزتهم الحيلة، سرقوا معاني ذلك الكتاب وألفوا من أعراضه وحواشيه كتابا، وأهدوه إلى ملك آخر، ومتوا إليه به، وهم قد ذموه وثلبوه لما رأوه منسوبا إليّ، وموسوما بي (3).

وقال السيوطي في مقامته (الفارق بين المنصف والسارق) كاشفا عن خيانة من تجرأ على سرقة بعض كتبه (4).

بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم، (إنّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها). هل أتاك حديث الطارق؟ وما أدراك ما الطارق؟! الخائن السارق، والمائن المارق... فما كان من هذا العديم الذوق إلاّ أنه نبذ الأمانة وراء ظهره وخان، وجنى ثمار غروسنا وهو فيما جناه جان، وافترض أبكار عرائسنا اللاتي لم يطمثهن في هذا العصر إنس قبلنا ولا جان، وأغار على عدة كتب لنا أقمنا في جمعها سنين، وتتبعنا فيها الأصول القديمة، وما أنا على ذلك بضنين، وعمد إلى كتابي (المعجزات والخصائص) المطوّل والمختصر، فسرق جميع ما فيها بعباراتي التي يعرفها أولو البصر، وزاد على السرقة، فنسبهما إلى نفسه ظلما وعدوانا وما اقتصر، وقال: (تتبعت وجمعت ووقع لي). قال تعالى: (ولمن انتصر) وقال أيضا في مقامته:

وحكي لي عن الحافظ بن حجر أنه حشا نسخته من (الطبقات)، بزوائد من التواريخ القديمة، لو جردت، لكانت في عدة ورقات، فاستعارها كبير من تلامذته حافظ مفيد، فأخذ يصنف (طبقات) جمع فيها الأصل والمزيد، وعزا الزيادات للأصول التي نقل منها أستاذه، ولم ينبه على أنه اعتمد على خطه وأنه إليه ملاذه، فكتب له ورقة يلومه فيها

أشد اللوم، ويقول له: أما بلغك ما ورد في ذلك عن القوم؟! ولكن قد حرمت بذلك خيرا كثيرا، وفضلا كبيرا.

فوالله ما طلعت لتلك (الطبقات) طالعة، ولا رآها أكثر الناس، ولا طرق خبرها مسامعه.

وهكذا سنة الله فيمن أغار على كتب المنصفين، ولم يؤد الأمانة من المؤلفين، أن يخمل ذكره وذكر كتابه، ويعدم النفع به في الدنيا إلى يوم مآبه.

ونقل النصوص من الكتب دون عزوها إلى أصحابها لطخ بتهمة الخيانة من لبس الزور في انتحال ما لبس له، وهذا في شتى العصور، لأن الأمانة من الإيمان والخيانة من المكر والخديعة، وكلهن في النار، ذلك لكونهن من الدنايا التي تقتل يقظة الضمير وتستحل اقتطاع حقوق الغير، ولا نجد هذا عند أشرف الناس طباعا، وأقواهم إيمانا، وأزكاهم معدنا، وأصدقهم حديثا، وإنما عند المهازيل المنافقين المتنكرين للحق والمهملين للواجب والمتسكعين شعاب الفكر، بلا روية تجتبي، ولا معية ترتضي، وصدق الرسول المصطفى في حديثه المقتفي (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...) (5) فكل من تولى أمرا أو وكل إليه، فهو بحكم التبعية مسؤول عنه مسؤولية يستنفد من أجل تمامها جهده وإجادته، حتى يعصم نفسه من أسوأ العواقب، وفي مقدمتها التشنيع بالبلادة والعجز وعدم المأمنة للأمر أو عدم الاكتراث له، وقد يوصف بأبشع الصفات أو يقذع بأفحش الكلمات، وذلك لعظمة الجناية وقلة الصيانة، وجناية الثمار، وصفاقة المغوار، وصلافة المهدار، والمرائي بالتدليس والمتزنخ بالنفش رغبة في التنفيس. ومن ثم حظيت السرقة بالحديث والتخريج والتجريح، دفاعا عن أداء الأمانة، وتشنيعا بخساسة سخف الخيانة، ومن ذلك قول السيوطي السابق الذكر، وقوله في عزوه العلم: (... ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفا إلا معزوا إلى قائله من العلماء، مبينا كتابه الذي ذكر فيه) (6). وما ذلك إلا من صدق الإيمان، فالمؤمن لا يطبع على الخيانة والبهتان، مما جعل السيوطي يفتح في مقامته باب المناقشة على سارقه، فيهتك أمره ويحط قدره وينبه على سرقاته من كتابيه بقوله: (وأغار منهما على كلّ نفيس قدره وسنيّ، فيستفيد ولا يعترف، وبنكر ما أضحى له من بحار كتبنا يغترف، فليدك دكا، وليشك في دفتر الخائنين شكا...) (7).

وهذا جزاء انتفاء الأمانة في عزو المنقول على ذويه وإن قل فحواه توفية لحق السابق وقياما بواجب الشكر اعترافا بفضل الفائدة وبراءة من الزعوم الكاذبة، اقتداء بآداب التصنيف، وتحاشيا لارتداء أثواب التزييف، لأنها زور، وهي أخلق بالمتشبع بما لم يعط وبعزة العلم لم يحظ، ومن ثم دعا السيوطي معاشر المصنفين إلى التصدي للسارقين بألسنة شداد وأقلام حداد، متخذين من المحابر بحارا مدادا، ومن الأقوال (جيشا عرمرما، لا يدع تلاعا ولا وهادا) وأن يولوا (السارق قطعا (ويمنعوا) عنه الكتب منعا... (يهدموا) بنيانه من أصله، (ويلحقوا) كلّ شكل بشكله، (ويردوا) كلّ شيء إلى أهله) (8).

وقد فعل هذا مع من تجرءوا على سرقة بعض كتبه، فغض من أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني الذي أخذ من كتبه ولم ينسب المنقول إليها، مما نقله السيوطي عن

البيهقي، (وكان الواجب عليه أن يقول: نقل السيوطي عن البيهقي)، لأنه لم يقف (9) على الأصل الأول الموجود في مؤلفات البيهقي العديدة، وحين أراد القسطلاني إزالة ما علق بخاطر السيوطي، مشى إليه من القاهرة إلى حيث عزلته بالروضة حافيا مكشوف الرأس، ولكن السيوطي لم يفتح له الباب واكتفى بالرد عليه بقوله: (قد طاب خاطري عليك. وحال هذا السارق حال من سرق كتاب (الخصائص) للسيوطي، فقد ذكر أنه (ساق (كتابه) برمته وأورد ما (جمعه) مما أختص به في ذاته الشريفة، وفي أمته، فزعم أنه الجامع المتتبع، وهو كلابس ثوبي زور بما لم يعط متشبع !!. وعمد إلى التخاريج والنقول التي (وقع) عليها في أصول القوم، فذكر العزو مستقلا به، من غير واسطة (كتاب السيوطي) موهما أنّه وقف على تلك الأصول، وهو لم يرها بعينه (كما يقول السيوطي) إلى اليوم، ولا في النوم !!. ولقد (أبهم) نقولا عن أئمة، فأوردها (السارق) على إبهامها، ولو سئل: في أيّ كتاب هي؟ لم يدرها خنصرها من إبهامها!. ولقد (زاد السيوطي) على النسخة التي أعيرت (للسارق) أكثر من مئتي خصيصة، ولو رام الوصول إلى واحدة منها لم يجل منها بخبر بصيصة. وإنما ورطه في ذلك الجهل بآداب المنصفين، فإنه ليس من أهل هذا المنزل، بل هو عن هذا الفناء بمعزل) (10).

واتهم السيوطي أيضا الكاوي بالإغارة على المؤلفات كإغارة على كلام (فتح الباري)، فقد أخذه (بفصّه، وساقه بحروفه ونصه) (11). وقد قزمه حين قال عنه: (لقد رأيت له تأليفا في قلم الأظفار، فإذا هو أخذ كلام (فتح الباري)... وغالب ما ألفه في فنّ الحديث والأثر مسودات ظفر بها في تركة الحافظ بن حجر) (12). وقد زاده ناءه حين أوعز إلى القارئ بما كان يفتريه السخاوي من نسبة الإغارة إلى البعض، كادعائه على السيوطي الإغارة على كتاب له في (الخصال الموحية للضلال) وهو عنوان مؤلف للسيوطي جمع فيه سبعين خصلة، من كتب الحديث، ولكن هذا الزنديق يزعم (أنه وصلها إلى الثمانين في كتاب ألفه، وتأليف رصفه، ثم ادعى (أن السيوطي أغار) على كتابه، (وأخذ) ما فيه من المتشابه) (13) ولذا اضطر السيوطي إلى تبرئة ذمته بقوله: (14)

والله يعلم ويشهد أنه مبطل فيما ادعاه علي، وكاذب فيما نسبه من الإغارة إليّ وإنيّ لم أقف على كتابه هذا إلى الآن، ولا نظرته عيني في سرّ ولا في إعلان.

وقد علم الله والناس من عادتي في التأليف أني لا أنقل حرفا من كتاب أحد إلا مقرونا بعزوه إلى قائله، ونسبته إلى ناقله، أداء الشكر نعمته، وبراءة من دركه وعهدته.

وتحدث عمن سرق كتابه (المختصر) المسمىّ: (طيّ اللسان عن ذمّ الطيلسان)، فقال:

أغار على جميع ما أودعت فيه، وصدّر ما أورده بـ (قلت)، كأنه الذي أقام دهرا يتتبعه ويقتفيه، فجعل ذلك من تتبعه وقوله، وأثبته على أنه من ذخائر كنزه وطوله.

فإن كان صادقا في أنه القائل المتضلع، والجامع المتتبع، فشكر الله مسعاه، وبارك فيما ادّعاه، وإن كان سارقا سالخا، وناسخا ماسخا، وكاذبا في دعوى اطلاعه على الأصول، ومدّعيا مالا حاصل عنده به ولا محصول، ومغيرا على تصنيفي، ومنتحلا

لتأليفي، فلا يأمن أن يحرمه الله نفعه وثوابه، وأن يعدم عليه نفسه وكتابه، ثم لا يدفع عنه كبير ولا جليل، ولا يغني عنه صديق ولا خليل.

فليت شعري ما الذي ألجأه إلى ولوج هذا الباب وليس له طاقة؟! وما الذي اضطرّه إلى التشبّه بأهل الإفاقة، وهو من أهل الإفاقة؟!.

فإن ظن أنه يربح بذلك، فإنما هو يخسر، وإن توهم أنه يدعي بذلك رأسا، فإنما هو رأس منسر.

والسيوطي - كما يتبدى من هذا - عالم بجناية خصمه، عدل في زعمه، فهو يدعو له في حال الصدق، ويدعو عليه في حال الكذب، وهذا من الرفق الذي يشترط في تقديم النصح، وهو مع ذلك على يقين بثبوت البينة على الجاني الذي ليس في وسعه أن يكون من أهل النباهة لافتقاره إلى الثقافة، وفاقد الشيء لا يعطيه، وإذا تهيأ له مناله، فلن يخفى حاله، فالمخض يصرح عن الزبد، وعند جهينة الخبر اليقين، ولا يقتل أرضا إلا عالمها وهيهات يضرب السارق في حديد بارد، فما يوم حليمة بسر، ومن وقع البحر سابحا قطع قول كل خطيب، ومن ثم فقد شمر السيوطي واتزر ولبس لخصمه جلد النمر، وأي حرير تضيه الضر؟! خاصة وهو يقف على ثمار غروسه تستغل من قبل لصوصه، والشرع يوجب النهي عن المنكر والأخذ على يدي الظالم، وأطره على الحق أطرا وقصره عليه قصرا، فالدين النصيحة، لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ولذا توجه السيوطي بالنصح إلى سارقه فقال: (ولقد عرضنا على هذا السّارق أن يرجع إلى أداء الأمانة فأبى، وألقينا إليه من كلّ قول رغبا ورهبا، حتى اجتمع به رجل صدق من أهل الغرب، ووقف على بعض ما سرقه من كتبنا من هذا الضرب) (15).

وهذه الكتب هي: 1 - كتاب المسالك. 2 - كتاب الطيلسان. 3 - كتاب المعجزات. 4 - كتاب الخصائص. وقد انتقد الرجل هذا العروط على خيانته الأمانة العلمية التي لم يرجعها إلى صاحبها حتى أصاب المحز وفصل الخطاب، وحينئذ لم يجد السارق من مناص إلا بعزو (ما نقله إلى كتاب (المسالك) وكتاب (الطيلسان)، وطوى عن عزو باقي المسروق القلم واللسان، فاقتصر على عزو موضعين من غير زيادة، وسكت عن عزو ما نقله من (كتاب) (المعجزات) و(الخصائص)، وهما عين القلادة، واعتذر عن ذلك بأنه يخشى أن يفسد عليه المكتوب، وما صدق بانتظامه على هذا الأسلوب، وذلك أنّ غالب كتابه مسروق من (الكتابين) المذكورين، ومسلوخ من (تأليف السيوطي) المشهورين، فخشي أن يصرح بعزو كلّ ما نقله عنهما، ويؤدي الأمانة في جميع ما سرق منهما، فما يبقى من الكتاب إلا قليل جمل، فإنه ليس له فيه كبير عمل، وهذا من تقديم العلوّ بالباطل على أداء السنة والفرض، أنسي: (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون بغير الحق) (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض) (16). ولكن هذا العمروط يريد علوا بالمسروق، فتشبع منه وادعى أنه سعى بصنعه زلفى إلى العزى، وما وعى أن سعيه سوف يرى، وأن لا شيء من خليقة، وإن خالها تخفى تروى وصاحبها يجفى، وكذلك الزبد يذهب جفاء، وكما يدين المرء يدان، وما غربة الإنسان إلا في فقد الإخوان، ولا يثبت الإيمان بالبهتان وإنما بالصدق، ومن الأمان اجتفاء الخيانة وإحلال الإحسان، فلا إنكار ولا هوان، ولا جدال دون تبيان. ومن

ثم أثبت السيوطي بالأدلة الدامغة سرقة خصمه السابغة الزائغة كما سبق، وفتح عليه باب المناقشة في ما لحق، فقال:

أ أمن أن يناقش في بعض ما نقله من كتابيّ، فلا يحسن منه الخلاص؟ أو يقال له في بعض ما أبهمت نقله: من اين أصل هذا؟ فينادي (ولات حين مناص) !!.

أو يمتحن كما كانت الفضلاء قديما يمتحنون السارق، ويقال له: صنف لنا كتابا في النوع الفلاني إن كنت من الصادقين.

فياليت شعري كيف يصنع هذا السّارق إذا أورد عليه مثل هذه المناقشة؟!

ألله باع ذو امتداد، وساعد ذو اشتداد؟!

أعنده أسنة حداد، وسهام خارقة مقرونة إذا رمى بها بالسّداد، وسيوف مهندة للجدال والجلاد، إذا قيل في الحرب بداد، ودروع يمانية لا يبالي معها أقل أم كثر العداد، ومنجنيقات ذوات عماد (لم يخلق مثلها في البلاد)، وصواعق إذا أرسلت يملأ شررها كلّ واد؟!

أم عنده مجدد نقل قلم بمداد، ونقش في بياض بسواد، ثم ادعاء لما بينه وبينه ألف واد، والنجاء إذا طولب بالحق إلى أهل الفجور والعناد؟! (17).

وقد مد السيوطي الكلام، وتجرأ وترك الاحتشام تجاه هذا السارق البسيط القلب الذي لم يزد بسطة في العلم، فنزله وسفله وخينه وجهله وهتك بذلك أمره في باب الإغارة، ونصح بحرمانه من الإعارة لكل كتاب نفيس، درأ لكل دلس وتوليس، ولكنه لم يوصد دونه باب النفع إن كان له شفع على حسن النية وكما يرضى الشرع. وفي ذلك قال:

إن تاب هذا الرجل من الخيانة، قبلناه، وإن ردّ الأمانة إلى أهلها، أهّلناه، وإن عاد وطلب من كتبنا شيئا على أن يراعي فيه الشرط المعتبر، أنلناه، وإن خفي عليه شيء كما خبط في نقل كثير من كلامنا، فهّمناه ودللناه، وأوضحنا له ما غلط في نقله من كتبنا وفصّلناه (18).

وما من شك أن هذا عين الصواب؛ لأن (أفضل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علما ثم يعلمه أخاه المسلم) (19) و (من علم علما فله أجر من عمل به لا ينقص من أجر العامل شيء) (20).

ويبدو أن خدمة العلم قد جعلت فضيلة الشيخ محمد الغزالي رحمه الله يسكت عن من ترجم كتابه (عقيدة المسلم) إلى الأندونسية منسوبا إلى المترجم نفسه، وقد ضاق باديء الأمر صدره بهذا المدعي المنتحل المنعدم الضمير المتشبع بمعاني وأفكار الغير، فلا هو في العير ولا في النفير. ثم إنه وجد السلوى في شيوع علمه بالترجمة، فقرر - بعد نزاع نفسي - السكوت عن هذا السارق المزدري (21) وهذا الموقف يشبه إلى حد ما موقفه من مطابع نشرت له كتابا رائجا، فقد سأله الناشر الأول عما يصنع لمن نشر الكتاب بدون ترخيص؟ فقال رحمه الله ضاحكا:

إذا كانوا نشروه على مذهب ابن الرّومي في الحلف تركته لهم !!!

قال: وما مذهب ابن الرّومي في الحلف؟

أجبت: يقول:

وإنّي لذو حلف كاذب ... إذا ما اضطررت وفي الحال ضيق

وهل من جناح على محرج ... يدافع بالله ما لا يطيق؟

لعل هذا الناشر المعتدي استباح السرقة؛ لأنه جائع..

فقال ناشري الحقيقي: إن هذا خلق يضيع الحقوق .. ولا أسيغه !! (22).

وقد شاركه المؤلف بهذا الموقف حين أراد البعض النيل منه، بل القضاء عليه كما يقول في رده على هذه المحاولة:

يجب أن أردّها بقسوة، وأن أفضح ما يكتنفها من دناءة. وهي محاولة الإغارة على تراثي الأدبي، وضع اليد الظالمة عليه في صفاقة لا أعرف لها مثيلا في تاريخ الآداب والدعوات.

ليكرهني من شاء. أما أن تختطف كتاباتي ويوضع عليها اسم غير اسمي، ثم يتواصى الحاقدون بالإرجاف عليّ و إظهاري للملأ كأني أنا الناقل عن غيري، فهذه هي الجريمة التي تطلق عقيرتي بالصياح، ولا أقبل فيها هدنة !!.

عجبا لا ينتهي من عجب ... وفتونا ليس يبلى من فتون !! (23).

وجريمة السرقة من هذا النوع ستظل قائمة مادام هناك من لايستنكف عن وضاعة الخلق من خبث وخيانة ولؤم وانحطاط الضمير وسقم والسير تحت تأثير رق الهوى الذي يؤول الى سوء التدبير والتقدير في كل أمر خالطه؛ لأنه مدخل الشيطان الذي يغريه بما يريد ويخرجه في كل مجال إلى الضلال، وكم أوقع هذا أناسا في الرذائل، وكم قبح سرائر وأعمى بصائر وألزم براثن وكسر جاها وأورث عاها، وأتى على الأصل والفرع، وفرخ وزمر ودمر وتبختر، وصال وجال وألمع بآله كالآل، فلا أمال ولا مال، ولا معدى عن الشرود، ولا جدوى من الهجوع والهجود والجحود إلا بالسمو عن الهموم والسموم والكنود. وإنه لمن السهل على الكذوب أن يتقمص وينتحل، ولا ينص ويستحيل، ويبخس ويأنس، ويجس وينبس، وقد يتحلس وله في أن يتخلص أو يتملس فنون من التملص، وقديما قيل: أن ترد الماء بماء أكيس، ولكن المرء قد يجني على النفس؛ وما ذلك إلا لأن الهلاك قد يكون في المحبوب، ومن ثم قيل: من مأمنه يوأتي الحذر، ولكن لا حيلة مع القدر، إذا لم يكن هناك مفر، يوم لا يقدر أو يوم قدر، ومن المقدور لا ينجو الحذر. (والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (24). فالتخفي في الأقوال ليس بساتر دائما الأفعال، كما أن الليل ليس أخفى دائما للويل، وكم قطعت المطامع أعناق الرجال، وجنت براقش على أهلها الأهوال، وكشفت الأيام حقيقة كل بهتان، وكذلك الحال في بيان أمر الانتحال، حتى ولو كان خفيا، فسيق له المتمكن، فيكشف عن سرقة الأعمال والأقوال، وإن كانت بعيدة المنال.

ألم تر أن الماء (يعرف) طعمه ... وإن كان لون الماء صافيا

ومثل هذا ما حدث لطه حسين مع مقالة للعقاد، فقد قال:

لقد قرأت مقالة عن الحب للعقاد نشرها في مجلة الكتاب التي كانت تصدرها دار المعارف، وفور الانتهاء من قراءة المقالة أدركت أن ما فيها من أفكار ليس عربيا،

وطلبت من سكرتيري إحضار دائرة المعارف البريطانية، وقرأت ما كتب عن الحب فيها، فإذا هو النص الذي ترجمه الأستاذ العقاد في مقالته (25).

فيا سبحان الله، أتبلغ الأثرة بأديب رفيع الشأن ذائع الصيت درجة محق حقوق الغير؟! واين هي معالم الكفاية العلمية من هذا المسلك الجاحد بالأمانة العلمية؟! المتشبع بما لم يعط! ولا يتأذى بما آتى إليه؟! ولم لا يتأبى، فلو فعل لكان قد توقى.

إن الأثرة مسخطة، وإن الانتحال طغيان، كامن وراء أعمال وأقوال، وإن الإغارة ضرارة، وإن العزوف عن العزو خساسة وسخف في النفس، لا يدانيه إلا البخس، وإنها لسؤاء لكل شخص، لا تستقر معه الأمانة ويفسحان المجال للخيانة، ولكن جولة الباطل ساعة وجولة الحق إلى قيام الساعة، وما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء ثمرة، وسيعلم الذين اعتدوا أي منقلب ينقلبون، يوم يقفون بين يدي علام الغيوب.

منذ قديم الأعصار وفي مختلف الأمصار كان الاعتداء، وكانت له أشكال بحسب طبيعة العباد وظروف البلاد، فكان النهب ركان الغصب، وكان الخلس واللص، وكان النبش وكان الطر والدغر، وكان القفاف والادلغفاف، وكان فوق هذا من يقوم بالخرابة، ويفيش أو يبجح ويتزنخ وهو من الغيابة، وبغيته دوما وما غلابة.

ومن شأن هذا أن يورث التدليس والتلبيس، ويحكم الرياء والنفاق وبقية مساوىء الأخلاق. ومنها عدم إرجاع الحق إلى نصابه وتناسي الاعتراف بأصحابه، إما بالغيرة والحسد، أو الأثرة والبغض، أو نشدان الشهرة المزورة والمناصب المطرفة، (وقد يبلغ الفارس والجواد الغاية في الشهرة ولا يرزق ذلك الذكر والتنويه بعض من هو أولى بذلك منه) (26).

ومن ثم لم يستنكف أصناف من الناس من الانتحال لغرض من الأغراض كالسرعة في الإنتاج وتنوعه، والظفر بعلو الكعب وتصدر الصحب ومضاعفة الكسب، ولو بالنهب والغصب؛ لأن العجب قد غشى اللب ودب دبيب الحب في القرب والبعد، فصاحبه كمن هو صب، والقصد لمن كان به وجد، والصد الصد لمن كتن له ضد، والجد الجد لمن أراد السعد. ولكن لا بمنطق من يقول غرسوا فأكلنا، أو زرعوا فحصدنا، ولكن بمنطق من يعقل ويتوكل ويتجمل ويتحمل، ويعترف ولا يقترف، ويصون ولا يخون، ويستمد ولا يستبد، ويكون من السطو بمعزل، فذاك أشرف منزل، وصاحبه لا يتزلزل.

والعبرة في ذلك بقوة الإيمان، وهي سمة بارزة لسلامة الوجدان من حديث الإفك ومغاوي الشيطان، ولتجاوب المرء مع معاني الخير وفطرة الإحسان، ولن يكون معها الإنسان، إلا رفيع الشأن كامل البنيان، ينحسر دونه العصيان، ولا يكون عليه سلطان من نوازع البهتان. لا لشيء إلا لنقاء السر وسمو الحجر وعفة الجهر والرضاء بالهجر لكل سر وإيثار البر في اليسر والعسر، وفي الصبر ينبوع فجر، وفي الصدق سلامة صدر وقوة قهر وتحقيق وطر بلفظ أو بسطر، ولكن في عمق بحر وحسن حبر وسبره وفي كل دهر نجد الإنسان بين الخير والشر، وليس كالنشر، ولا الهلة كالبدر، وهذا في كل عصر ومصر.

ونحن في عصرنا الحاضر، كما في دهر أسلافنا الغابر، نجد فضيلة الصدق قوة أو فاترة عند بعض الخلق، ونجد الجشع ومن يتجشأ من غير شبع، ومن يتشبع بما لم يعط،

ويتمطى فيما تعطى، ولو تأنى ما تبنى، ألم يعلم أن الله تعالى قد نهى عن نسبة الأبناء إلى من تبنى، فقال:

وما جعل أدعياء كم أبناءكم، ذلكم قولكم بأفواهكم، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل (.) أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم، وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ولكن ما تعمدت قلوبكم، وكان الله غفورا رحيما (.) (27).

وتأكيدا لهذا جاء في الحديث الشريف: (من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه، يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام) (28).

وليس الكتاب عندي إلا ابنا معنويا يقابل الابن الحقيقي، وكلاهما لا يجوز فيهما التبني، لأنه ادعاء لما لم يكن حقيقة، فهو شهادة زور، غرضها الأول إضهار فضل النفس، ومن ثم لا يستنكف المدعي من اللبس، وهو بذلك يستحق أشد العقوبة وهي حرق النار، كما نص قوله - صلى الله عليه وسلم: (ضالة المسلم حرق النار) (29)، أي أن النار جزاء من أخذ شيئا بنية التملك والانتفاع وحرمان صاحبه من هذا. ومعنى الضالة هوام الإبل أو الغنم وما فيه خير ونعمة من الأنعام. فالذي يجدها ينبغي أن يعرف بها سنة، ويعرف صفتها، فإذا جاء من يدعيها فعليه بالبينة، أي الوصف الدقيق لها حتى يتبين صدقه أو كذبه.

وفي الحديث الشريف، الادعاء الكاذب كفر، قال صلى الله عليه وسلم:

ليس من رجل ادعى لغير أبيه و هو يعلمه إلاّ كفر، و من ادعى ما ليس له فليس منا، و ليتبوأ مقعده من النار، ومن دعا رجلا بالكفر -أو قال: - عدو الله - وليس كذلك إلا حار عليه (30).

وجاء في حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا:

من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام (31).

ومعنى هذا أن الادعاء الباطل حرام، سواء كان في الحسيات أو المعنويات؛ لأن الإسلام يريد أن تكون حياة المرء قولا وعملا مبنية على الحق والصدق، حتى ترسخ الطمأنينة وتعم النجاة، ومن ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين إلى تحري الصدق وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا (33)، وليجزي الله الصادقين بصدقهم (34) وذلك لأنه وليد الإيمان وقرين الإحسان، ومنبع الإخلاص، وشارة الإحساس بتقرير الحق ولو على أقرب الناس، بل ولو على النفس، وهذا من شيمة أولي العزم المنبذين للهزل والذادين ذود الفصل في الرخاء والبزل.

ولن تجد مع النفاق إلا مساويء الأخلاق، كالهمز واللمز، والافتراء والرياء، والاحتيال والاختيال، وسوء الظن والمن، والخيانة والغدر والمكر، وكلها أضر بالمرء. ولن تجد مع حسن الخلق إلا كمال الإيمان والعصمة عن مغاوي الشيطان، ومنها العدوان الذي يسلخ الإنسان من دينه انسلاخ العريان من ثيابه، ومن ثم كان حسن الخلق مدخلا

لصاحبه مداخل الأبرار (35) ومظلا أياه في عرش الرحمن (36) ومقربا مجلسه من مجلس الرسول (ص) (37)، وفي ذلك شارة لكمال مرؤته وظهور عدالته ووجوب أخوته (38).

فأين هذا من أصحاب القرصنة الفكرية ومن المرتزقة بالرسائل الجامعية الذين ينجزونها لأصحاب العقول الكليلة للحصول على الشهادة الوصيلة مقابل دراهم معدودة أو مطلوبة، وهي على حساب الخصال المحمودة، وقد أحرز بهذه الوسيلة كثيرا على درجتي الماجستير والدكتوراه، منهم سبعة وثلاثون شخصا في كوريا الجنوبية، أنجز رسائلهم سبعة من المرتزقة، أحدهم رئيس شركة الخدمات الإعلامية وهو (لي كيو تشول) البالغ من العمر ثلاثين عاما والمتهم بكتابة اثنتين وعشرين رسالة علمية منذ تموز وهو يوليو أو جويلية من عام 1989م، ويزعم أنه أحرز مقابل ذلك على أجر ستة وعشرين مليون وون (500، 32 دولار). وهذا ما حرصت به وكالة (رويتر) ونقلته جريدة الرأي العام الأردنية بعنوان: (دكتوراه للبيع) في يوم 1993/8/12م.

وأورده حسان عبد المنان في كتابه أو رسالته التي سماها السرقات العلمية، دراسة وتقسيما وعلاجا، (دار ابن حزم، ط1، 1416 هـ/1996)، ص 14-15.

إن فرائض الحر لترتعد، وإن خصائله لتضطرب من هذا الاقتحام لميدان الاختصاص بلا جهد مبذول ولا اعتبار لأصول، ولا غرو، فإن للأفكار المستقرة في الوجدان آثارا بليغة في تصرفات الإنسان، ومن ذلك الشعور بالحرمان فقد يطيش بالفضائل ولا يعصم من الرذائل، لأن المال قد استحوذ عشقه على الضمير وثلم الإيمان، فصاحبه يميل مع كل نفع ولا يترفع عن جشع، بل ينحني تكسبا ويتوسل تقربا ويسعى مهرولا لبلوغ المآرب واقتناص أكبر حظ من المطالب، دون أدنى اعتبار لرذائل أو خصال. ومن ثم نام الضمير أو مات، وعاش الكثير في إفراز الذات وذابت في مرضاتها جماعات وجماعات، وهيهات هيهات تستقر فيها الأمانات ووقد المصالح تؤجه شفاعات هنا وهناك، ومن ذاك اتساع الآفاق في مجال الإدعات، فمن سرقة الشعر إلى سرقة النثر، ومن سرقة الفرد إلى سرقة دور النشر، وفي ذلك الادعاء اعتداء، إما بالسلخ أو بالنسخ أو بالمسخ. أو بالترجمة دون إذن، أو بإعادة الطبع دون ترخيص، أو بالاقتباس دون عوز، وفي كل هذا النزع ما يفتح باب الهمز واللمز أو باب القدح والقذع والقذف، وقد يتطور الأمر مع الإصرار على نكر الحق المر إلى الإضرار الذي يغرس عار الأبد ولا يغسله بر أحد ولا نغالي إذا قلنا إن الأمر قد شاع واستفحل في عصرنا حتى تورط في التزوير أستاذة مبرزون وباحثون متخصصون، فما بالك بضيقي المعرفة الذين يرغبون في الحصول على الشهادة أو الوصول إلى ذروة الريادة بجني ثمار الغير، فلا هم في العير ولا في النفير، ومن لم يحرث ويغرس أو يبحث ويدرس لن يكسب حمدا ولن يحقق مجدا، وفي الاعتراف إئتلاف، وفي الجحد إجحاف، وليس هذا من بركة العلم وخلقه، وإنما هو من طبيعة اللؤم وصلفه. ومن ثم فمن استفاد ولم يشكر أو يذكر، ويتبجح وينكر، لن يغنم ويكون ألم وأشأم وأولى بأن يذم، ولن يسلم من نعته بلابس ثوب زور وبالمتجشأ من غير شبع، وسيتجشم

معظم الجشم بسبب كنود النعم وجحد رفيع القيم، وغمط الأيادي البيضاء التي هي أولى بنضارة الثناء، سواء بلسان الحال أو ببليغ المقال، وقد صدق المأمون حين قال:

فلو كان يستغني عن الشكر ماجد لكثرة مال أو علو مكان
لما ندب الإله العباد لشكره فقال اشكروا لي أيها الثقلان

الهوامش

1- الأدب الصغير والأدب الكبير لابن المقفع (بيروت، دار صادر)، ص.98
2- رسائل الجاحظ - الرسائل الأدبية - قدم لها وبوبها وشرحها الدكتور علي أبو ملحم، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م)، ص.369
3- نفسه، ص.376
4- 7- 8- 10- 18- مقامات السيوطي، شرح وتحقيق د/ سمير الدروبي، مقامة (الفارق بين المنصف والسارق).
5- البخاري، من حديث رواه عبد الله بن عمر.
6- قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي، ص40. وانظر مقامات السيوطي، (مقامة الكاوي في تاريخ السخاوي)، 948 - 949. حيث قال: (وقد علم الله والناس من عادتي في التأليف أني لا أنقل حرفا من كتاب أحد إلا مقرونا بعزوه إلى قائله، ونسبته إلى ناقله، أداء لشكر نعمته، وبراءة من دركه وعهدته).
9- العيد روسي عبد القادر (1570 - 1628)م، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ص 107.
19- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للمنذري، الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، ت 656 هـ، ضبط أحاديثه وعلق عليه مصطفى محمد عماره (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1388 هـ/1968م)، 1/.98
20- نفسه، 1/.109
21- 22- السرقات العلمية، دراسة وتقسيما وعلاجا لحسان عبد المنان (بيروت، المكتبة الإسلامية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1416 هـ/1996م)، ص.4
23- جدد حياتك لمحمد الغزالي (قسنطينة، دار البعث، ط3، 1406 هـ/1986م)، ص132. - 133.
24- سورة يوسف: .21
25- طه حسين يتحدث عن أعلام عصره، للدكتور محمد الدسوقي (ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب، ط3، 1982م)، ص .58
26- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط4)، 1/.20
27- سورة الأحزاب 4، .5
28- رواه البخاري ومسلم.
29- حديث شريف رواه مطرف عن أبيه وأخرجه ابن سعد وأحمد وابن ماجة والطحاوي وابن حبان.
30- أخرجه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعا.
31- أخرجه البخاري ومسلم.

32- رواه ابن أبي الدنيا.
33- متفق عليه. من حديث ابن مسعود.
34- سورة الأحزاب: 24.
35- 36- حديث قدسي، رواه الترمذي.
37- من حديث رواه الترمذي عن جابر، وقال: حديث حسن.
38- من حديث رواه أبو داود. □